مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (37) العدد (1)2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (37) No. (1) 2015

نظريات التحديث الأوروبية
وانعكاساتها في الفكر الاقتصادي العربي المعاصر

الدكتور توفيق الداود*

(تاريخ الإيداع 1 / 2 / 2015. قبل للنشر في 26 / 2 / 2015)

□ ملخّص □

أنجز الغرب مشروعة الحضاري في إطار علاقة سليمة بين الفكر والواقع، منجزاً إبرام عملية قطع و قطيعة ابستمولوجية مع الفكر اللاهوتي والميتافيزيقي مستبدلاً ذلك بفكري وضعي ومنهج تجريبي عقلي قائم على الملاحظة والتجربة، من هنا انطلق الغرب بانياً نهضته التي انطلقت في تأثيرها نحو الخارج بعد أن تكللت تجربتها بالداخل نجاحاً، تأثرت مجتمعاتنا وأنساقنا المجتمعية بالتحديث الأوروبي، وبصور متباينة، تباين منسوب التناقضات التي تعيشها هذه المجتمعات، فالنسق الاقتصادي الأكثر إفصاحاً عن نفسه من بقية الأنساق، في التعبير عن نفسه، وتوصيف علاقاته مع بيئته والبيئات الخارجية، ومستويات الفشل والنجاح، تأثر النسق الاقتصادي بالتحديث الغربي ولكن لم يتجاوز التأثر إلى التأثر إلى الفعل والفاعلية، فالاستقلالية وصولاً إلى بناء منظومة اجتماعية اقتصادية تحاكي مبدأ إحداث القطيعة مع كل ما من شأنه إعاقة إقامة عقد اجتماعي من نوع جديد يخرج هذه المجتمعات من حالة التردي غلى حالة التعافي و إنجاز مشروعها الحضاري.

الكلمات المفتاحية: التحديث، النظرية، النظام الاجتماعي ـ الاقتصادي.

* أستاذ مساعد– قسم علم اجتماع– من كلية الآداب و العلوم الإنسانية– جامعة دمشق– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (37) العدد (1)2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (37) No. (1) 2015

"The theories of modernization and their manifestation"

Dr. Tawfik Dawood*

(Received 1 / 2 / 2015. Accepted 26 / 2 / 2015)

□ ABSTRACT □

The West has achieved its civilization project within the homework of a second relationship between thought and reality. It has achieved an epistemological process with theological and metaphysical thought replacing it with secular thought and a mental empirical approach based on observation and experiment. It is from their point that the West started building its renaissance where influence targeted the external world after its experience was so successful at the local level. Our societies and social levels have been influenced by the European modernization process in various ways. The variety of influence varied in accordance with the contradictions there societies are experiencing. The economic level which is the most self-expressing and which outliner its relations with its environment and external environments as well as with levels of failure and success has been influenced by the Western modernization process. However, it has not gone beyond the point of influenced to the point of being influencing or to the point of action, efficiency and independence or even to the point of developing a social and economic system that could imitate the estrangement with everything that may obstruct the establishment of a new kind of social contract that would move their societies from a deteriorating situation to a situation of recovery and achieve a civilization project.

Key words: Modernization, Theory, , Social and economic system.

*Associate professor, Department of Sociology, Faculty of Arts and Humanities in University of Damas, Syria.

مقدمة:

حققت نظريات التحديث الأوروبية تغيراً نوعياً في جوانب الحياة المختلفة وميادينها كافة، هذه التغيرات لم تكن فجائية ولا مستجدة طارئة بل كانت حملاً طويلاً لا يخرج عن طبيعة الأشياء وقوانينها. فالقرن الثالث عشر الميلادي كان قرناً ذهبياً بالنسبة للمسيحية وحضارتها في العصور الوسطى، و في عصر النهضة، بدأت تطل أفكارا جديدة ومعها قوى هي الأخرى جديدة ، بدأ كل شيء يتغير، من الأدب إلى الشعر إلى آليات التفكير وأدواته، فلم يعد المنطق الأرسطي صالحاً لتفسير الواقع ووضع حلول لمشكلاته، مفسحا المجال أمام منطق جديد، إنه منطق العلم التجريبي الذي يعلّم الإنسان طرق التفكير لنفسه ومن أجل نفسه، إنها رحلة الاختلاف مع الكنيسة وتعاليمها التي بدأت دون أن تتوقف، انطلاقاً من مقولة تقلب معادلة التفكير من الإيمان بعجز الإنسان إلى الإيمان بقدرة الإنسان على صنع مصيره بنفسه انطلاقاً من الإيمان بالإنسان ومسؤوليته ومن ثم حريته.

أخذ الفكر التحديثي ونظرياته وضع فرضيات اجتماعية ونظريات اقتصادية للمجتمع الذي يتشكل، والتفاعلات التي تدور بين مكوناته، في إطار عمليات اجتماعية معقدة، أفضت إلى نظريات اجتماعية تحديثية تحلل التفاعلات الحادثة والتي ستحدث في المجتمع هذه النظريات، ستقسّم العالم لاحقا إلى معسكرين اثنين ومن ثم إلى حروب سياسية واقتصادية، ليظهر لاحقا على أثرها عالما ثالثا، جرت فيه التغيرات ببطء شديد ولا يزال إلى يومنا هذا.

من هنا تأتي أهمية هذه البحث لمعرفة مدى التأثيرات التي تركتها تلك النظريات على أهم مقومات العيش الإنساني واستمرا ريته، ألا وهي احتياجاته الاقتصادية، آليات إنتاجها وطرق تلبيتها، وما يدور من تفاعلات اجتماعية واقتصادية وسياسية، محمولة على عمليات التغير الاجتماعي، ودور نظريات التحديث الأوربية خارج سياقها الاجتماعي في مجتمعات أخرى ، وتحديدا المجتمعات العربية.

من هنا نود الإشارة مقدماً، إلى أن عملية التبدل في مجتمعاتنا الاقتصادية منها والاجتماعية مستمرة ولكن ببطء شديد، وتلقى مقاومة عنيفة بالرغم من كل العوامل الدافعة باتجاه عملية التغيير سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي، لكن من المؤكد أن التغيير تحدد ملامحه القوى الأكثر فاعلية على أرض الواقع، التجربة الأوربية في التغيير وما رافقها من صراع اجتماعي وسياسي وعسكري واقتصادي ، ليس مؤكدا أن تمر جميع المجتمعات بنفس الأحداث التي مرت بها المجتمعات الغربية أو غيرها، دون أن يعني ذلك بأي حال من الأحوال أن القضايا التي شغلت بال واهتمام الإنسان الأوروبي لا تشغل بال وفكر الإنسان العربي أو غيره ، من هنا تأتي أهمية دراسة الفاعلية التي تركتها نظريات التحديث الأوروبية،على الأفكار الاقتصاديةٍ وآليات وجودها، فما طبيعة ذلك التفاعل وانعكاسه على الواقع العربي؟ وهل استطاعت البنية المجتمعية العربية هضم التجارب الغربية ؟ وكيف كان أثر التدخلات الغربية في منع ظهور فئات اجتماعية فاعلة في عملية التغيير والتطوير العربي؟

أهمية البحث وأهدافه:

تهدف البحث الحالية، إلى: معرفة الانعكاسات التي حملتها رياح التغيير الغربية منذ أن سطرت نظريات التحديث نجاحات كبيرة وواسعة شملت كافة أطياف الحياة من اجتماع واقتصاد وسياسة وحتى الناحية الدينية، – وتحليل وقعها على المنظور العربي– ورصد آثارها على مفاعيل الحياة كافة– الذي تفاعل مع نظرياتها، ،ودفع المشتغلين بالفكر نحو الولوج إلى بنية تلك النظريات وتحليل عناصرها ودراسة سلوكيات التغيير التي نقلت المجتمع

الأوروبي من طور التخلف والتقهقر والفقر إلى طور التحضر والتطور والازدهار، مما أعطى الفرصة نحو تهيئة أرضية تغيير حقيقية تبدأ من الفرد والمجتمع معاً.

منهجية البحث :

تماشيا مع البحث وطبيعتها النظرية فقد استخدم فيها المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الأكثر ملاءمة لمثل هذا النوع من الدراسات ذات البعد النظري، والذي من خلاله يمكن اللجوء إلى أكثر من طريقة بحثية وبحسب طبيعة البحث ومتطلباته .

مكان إجراء البحث :

جامعة دمشق ، حيث شكلت الظروف الراهنة أحد بواعثها ، في محاولة جادة من أجل معرفة الأسباب الكامنة خلف عدم قدرة مجتمعاتنا على تجاوز ثقافاتها التقليدية ، والاستفادة من النظريات التحديثية الغربية ، في إعادة تشكيل المجتمع، بالإضافة إلى أن الحوارات الفكرية مع طلبة السنة الثالثة ، وأثناء تدريس مقرر التنمية الاجتماعية ، والدور الذي ا طلعت به نظريات التحديث الأوربية بالنسبة لآليات تشكيل التنمية والوعي بها ومن ثم الآراء التي، أبداها رواد هذه النظريات في كيفية استنهاض العمل التنموي في البلدان النامية،الأمر الذي دفع بفكرة هذه البحث إلى الظهور، لما لها من أهمية في التعرف على بيئة مجتمعية مغايرة لبيئة نظريات التحديث الأوروبية الأصلية .

الحضور الفكري للتحديث :

الاتصال العربي بالعلم الغربي المتقدم أخذ أشكالاً عدة تتبع الظروف المعيشية بالدول العربية وطبيعة المرحلة التاريخية، تباشير الاتصال بالغرب لاحت بوادره مع مجيء الحملة الاستعمارية لنابليون على مصر حملة نابليون على مصر في أواخر القرن الثامن عشر(1799) ومن ثم حكم محمد على باشا لمصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر الذي فتح الباب أمام الأفكار الغربية حيث أنشئت المدارس الفرنسية والأمريكية في سوريا ولتي عملت على تشجيع العرب على دراسة ماضيهم وحاضر أوروبا ، وفي الوقت نفسه اطلع المصريون على منجزات الثورة الفرنسية وإحرازهم تقدم علمي، مستدلين على ذلك من خلال اطلاعهم على كتبهم التي أحضرها نابليون مع حملته، إضافة إلى إحضاره بعض الآلات الحديثة مثل آلة الطباعة وغيرها من الأدوات التي تعكس التطور الحاصل في فرنسا، المعين والمحدد بمجمل العلاقات المؤثرة في وجود هذا المجتمع ، بمعنى آخر تلعب القوى المنتجة دورا فاعلا في العلم غيابا وحضورا ، فالقوى المنتجة هي التي تخلق العلم ، وليس رأس المال ، فثروات العرب كبيرة جدا كانت في الماضي ، وفي الحاضر أيضا ولكنهم لم يحدثوا فتقا في العلوم ، فثروات الفاطميين في مصر على سبيل المثال ، كتب عنها المؤرخون بما يدهش الخيال ، واليوم ثروات الخليج ، تحرك قوى الضفة الأخرى من العالم ، دون أن تعود بالنفع على تطوير المجتمعات التي هي بأمس الحاجة إلى التطوير، رأس المال لا يخلق العلم بل يستغله، وهذا ما حصل على مدى أزمنة طويلة ، فالتخلف دائما وأبدا يفصل العلم عن العمل ، فالعلم الحقيقي هو الذي يصل إلى حياة الناس اليومية يلامسها يعالج المعتل منها،وقد يقول البعض أن في رؤية كهذه يسميها اليوم البعض ، رؤية تشاؤمية ، وكل ما يمت إلى الواقعية بصلة يصنف في دائرة التجني أو النظرة غير المتفائلة.

باختصار شديد ولا أريد الإطالة، إن تطورا اجتماعيا مشوها، يصحبه تطور علمي هو الآخر مشوه، سيما وأن عملية كسر للعلم ، ولي لذراعه وعنقه تتم في بلداننا، فالكسوف والخسوف يتم تحويله وتوظيفه أيديولوجيا، وسياسيا. ذلك يستدعي ضرورة، النظر في مجمل التأثيرات التي أحدثتها، نظريات التحديث الغربية في مجتمعاتنا، على المستوى

الاقتصادي ومن منظور، إن معرفة تواتر الأحداث الجارية على الدول العربية من مجيء محمد علي باشا إلى السلطة، مروراً بنيل الكثير من الدول العربية استقلالها وصولاً إلى مرحلة نقل علوم وتكنولوجيا الغرب إلى الوطن العربي يشكل أهمية علمية يمكن من خلالها رصد حركة تفاعل المجتمعات العربية مع العالم الخارجي ومدى العجز الذي أصاب هذه المجتمعات عن إمكانية ردم الفجوات القائمة بينها وبين الآخر،بالرغم من أن الفكر العربي أخذ يزداد تأثراً بالفكر الغربي ويدخل إلى علوم عصره من بوابة الغرب المتقدم علمياً واقتصادياً وعسكرياً وحتى سياسياً. وبدأت جهود المفكرين العرب تتجه نحو نقل العلوم الغربية الحديثة وجعلها مادة التغيير في ملامح الوطن العربي، والانطلاق عبرها في حث النظم الحاكمة على ضرورة خلق حوافز التغيير لدى أفراد المجتمع العربي بغية رسم الخطوط الأولى لعملية التحديث العربية، والتي أجمعوا عليها أنها تبدأ من إصلاح سلوكيات الأفراد وإعادة هيكلة العلم والمجتمع، وتهيئة مناخ التغيير والبناء.

فتلك النظريات التي حملت معها مفهوم الحكومة المدنية والعقد الاجتماعي الحديث وتبنيها للمجتمع المدني ولغة العقل والدولة القومية القوية وتحليلها للواقع الاقتصادي، وحث الفرد على العمل والإبداع عبر غرس قيم دينية وأخلاقية تعززها، وتعمل على النهوض بالمجتمع بكليته للوصول إلى تحقيق الرفاه والازدهار الاقتصادي والتوافق الاجتماعي والاستقرار السياسي والإبداع العلمي. قد أيقظت لدى الباحثين العرب روح التمرد على الواقع العربي من أجل النهوض بواقع الأمة العربية نحو المضي في طريق التحديث والتطوير. وانعكست تلك الروح في التفاعل الحاصل بفعل تلك النظريات متجسدة في الفكر الاقتصادي العربي، وفي السياسة الاقتصادية العربية، وفي السلوك الاجتماعي والاقتصادي العربي.

يعد نمط التحديث بالانتشار أحد أنماط التحديث التي يمكن، أن تبلغ أهدافها عبر أدوات ووسائل الانتشار الثقافي، من مكان إلى مكان آخر،وهذا ما سعى الفكر التحديثي الغربي أن يبلغها وإن بأدوات ووسائل متعددة بعضها نجح في بلوغ أهدافه والبعض الآخر اخفق في تحقيق ذلك لأسباب كثيرة ليس المكان هنا لتناولها.

من هنا عكف عدد كبير من المفكرين الاقتصاديين العرب على دراسة العلاقة مع الغرب، من منظور اقتصادي واجتماعي ، فانقسم هؤلاء انقساماً عمودياً، لان النخب الاقتصادية على المستوى النظري في أغلبها عينها على الغرب لذا،انكب الباحثون العرب على دراسة الوقائع الاقتصادية العربية بمختلف صنوفها بغية تطوير عملية البناء العربي والنهوض به من براثن الجهل والتخلف الذي لحق بالحياة العربية، وكان للعلوم الغربية صدى في أيديولوجياتهم التي امتزجت فيها نظرياتهم الجديدة التي تنتمي إلى روح العصر الحديث، فكان لعلم الاقتصاد والاجتماع النصيب الأوفر حظاً في التأثر بالمنهج الغربي الحديث الذي وجد فيهما روح النهوض بالأمة العربية ودور في بناء حضارة عربية عصرية.

وشرعت اهتمامات الباحثين الاقتصاديين العرب نحو دراسة النظريات الاقتصادية الغربية، التي كان من أبرزها النظرية الماركسية (الاشتراكية)، والنظرية الكينزية (رأسمالية الدولة) والنظرية الليبرالية الاقتصادية (الحرية الفردية الاقتصادية)، وجميعها خلقت تصورات عند أغلب الباحثين الاقتصاديين العرب الأخذ بنهجها بفعل ما حققته من نجاحات على أرض الواقع الاقتصادي، إضافة إلى أنها كانت الأقرب في تفسير أقرب إلى الموضوعية والعلمية للظواهر الاقتصادية يعكس فيها حقيقة تشكلها والقوانين التي تربط بينها، وغيرها من الحلول التي قدمتها في عملية التنمية والأزمات التي مرت بها الدول الغربية، فكانت مفتاح الحل لأزماتهم الاقتصادية.

فأسست تلك النظريات لمذاهب وتيارات اقتصادية عربية تهدف إلى تفسير الواقع الاقتصادي العربي وتنظم أنشطتها الاقتصادية وتستنسخ قوانينها في تشريعاتهم واتفاقياتهم الاقتصادية مع الغرب المتقدم، فأحدثت نقلة نوعية في بعض مفاصل الحياة الاقتصادية، من خلال مفهوم العمل والسلوك الاقتصادي وحركة البضائع والمنتجات داخل وخارج الأسواق العربية، وتبنِّي مفاهيم اقتصادية جديدة مثل اكتناز الثروة وتعظيم تراكم رأس المال وتنشيط الأسواق التجارية عبر خلق جو من الحريات الاقتصادية، وبناء استراتيجيات تنموية تتناسب وحجم اقتصاديات الدول العربية، وإشاعة جو المنافسة الصناعية والتجارية، وباختصار خلق عقل اقتصادي عربي جديد منفتح على الإبداع والابتكار، وإعادة بث الروح العلمية والعملية في المجتمعات العربية.

إلا أن واقع الأمر كان مغايرا تماماً للطموحات والأمنيات التي اصطدمت بعوائق كثيرة منها داخلية وأخرى خارجية، جعلت المفكر الاقتصادي يدور في دوامة الأيديولوجيات الاقتصادية والبحث عن طريقة تبني للمذهب الاقتصادي الغربي، وشغل حيز تفكيره قضايا التحرر الاقتصادي والسياسي العربي. على اعتبار أن مكونات عمليات التغير الاجتماعي الأساسية " تشتمل على التباين والارتقاء التكيفي، وإدخال وحدات جديدة، وبناءات و ميكانزمات في النظام المعياري، وأخيراً، تعميم القيم." (عمران، و الداود،2008 ، 319).

إن المحاكمة العقلية تفضي إلى القول: إن التأثير الذي أحدثته نظريات التحديث الغربية كان كبيراً في استقطاب عقول المفكرين العرب، وهذا القول تؤيده النتائج التي استخلصوها في نظرياتهم الجديدة التي حاكت روح العصر الحديث ومناداتهم بإعادة قولبة العقل العربي. لكن النظر خالف العمل وبقيت سياسة العجز تسود العمل العربي المعاصر بفعل تخبط السياسات الاقتصادية العربية التي لم تسطع في مجملها أن تستوعب عملية التطوير الغربية. وهذا يحتم ضرورة تحليل السياسات الاقتصادية العربية المعاصرة وطرق تفاعلها مع النظام الاقتصادي العالمي.

واقع السياسات الاقتصادية العربية :

من الملاحظ عند دراستنا للسياسات الاقتصادية العربية منذ أواسط القرن العشرين وحتى يومنا هذا، بأنها في مجملها تتبع لتيارات سياسية وحزبية تؤدلج نظرياتها الاقتصادية وفقاً لمصالحها الضيقة، رغم وجود بعض المحاولات الفردية التي أرادت التدرج بالمشاريع الاقتصادية العربية وفقاً لمنظور التحديث الغربي الذي أعطى لتلك المحاولات الشرعية في إجراء التحول العملي للنظم الاقتصادية، إلا أن سطوة الأناة المتسلطة من قبل متنفذي القرار الاقتصادي العربي جعل من السياسات الاقتصادية العربية رهينة النظام الاقتصادي الرأسمالي، وأفرغ تلك المحاولات من أصالة عملها الاقتصادي والانطلاق في تأسيس نسق اقتصادي عربي أصيل.

فارتهان تلك السياسات للخارج أعطى الشرعية للتدفقات الرأسمالية الأجنبية العمل في الأسواق العربية بكل حرية، وتقديمها منح وقروض للدول العربية " وتتمثل مزايا التدفقات بأنها تؤدي إلى كفاءة في توزيع الاستثمار والادخار، والانخفاض في المخاطر بسبب التنويع في الحافظة الاستثمارية، ونشر الأساليب الجديدة المتعلقة بإدارة الحكم، والحد من ميل الحكومات إلى إتباع سياسات اقتصادية غير ملائمة ".(الصادق، و بلبل،2005، 189). لذلك أصبحنا نشاهد اليوم في الاقتصاديات العربية في سياسات تصنيع استهلاكية وعلاقات اقتصادية منسوجة بعلاقات التبعية للاقتصاد الغربي المتطور، الأمر الذي يفرض على السياسات الاقتصادية العربية نمطاً كلاسيكياً استاتيكياً يدور في فلك يرسمه له النظام الرأسمالي الغربي المهيمن على الاقتصاد العالمي.

فبالرغم من المراحل التي قطعتها بعض الاقتصادات العربية في مجال التصنيع والتطوير الاقتصادي وتحقيق بعض النجاحات إلا أنها تبقى محدودة، ولا تمتلك أدنى استراتيجية اقتصادية تؤهلها الدخول إلى عوالم الاقتصادات

القوية وتحقيقها طفرة اقتصادية تسير بها إلى حضارة عصرية كما هي حال الدول الغربية المتقدمة. فما فعلته مجريات التطور العلمي والاقتصادي الغربي على صعيد الاقتصادات العربية بأن قللت من تكاليف سيطرتها على الموارد الإنتاجية والمالية العربية، وعملت على تحفيز المساهمات الغربية فيما يخص التمويل المالي. حيث " أن مساهمة الجماعة الأوروبية المالية مخصصة أساساً لتلعب دور كفالة من شأنها جذب باقي الممولين وزيادة إمكانية الأنشطة المتضافرة، المشتركة التمويل". (خضر،1992، 194).

لكن في مقابل هذه الصورة القاتمة نجد بعضاً من العقول العربية قد أيقنت تماماً دور القيم الحديثة والمفاهيم السياسية العصرية والنظم الاقتصادية الغربية التي أحدثت انقلاباً جذرياً في سلوك الفرد الغربي وجعلته ركيزة البناء المجتمعي، فعمدوا إلى الاستفادة من علوم العصر والتطور التقني الذي سرَّع من وتيرة الازدهار الاقتصادي، وهذا ما يمكنً ما ملاحظته في السياسة الاقتصادية التي انتهجها الاقتصادي المصري الشهير طلعت حرب في تأسيسه لعدة بنوك مصرية، وسعيه الحثيث نحو إنشاء اتحاد الصناعات المصرية من أجل تنظيم الصناعات المصرية وحمايتها، إضافة إلى إنشائه شركات ومصانع كبرى مثل صناعة الورق وحلج القطن، وكذلك دعمه لإجراء إصلاح زراعي يحقق منه الفائدة الاقتصادية العظمى.

وبقيت تجربة الحرب الإقتصادية محدودة الزمان والمكان ولم يكتب لها الاستمرارية في المضي قدماً نحو تحقيق نقلة نوعية في العمل الاقتصادي العربي، لكن كمثيلاتها من التجارب الاقتصادية الفردية العربية جوبهت بمعوقات كثيرة، لعل كان من أبرزها هرم وتقهقر السياسة الاقتصادية العربية التي تمنع ولادة أي محاولة اقتصادية حرة تطمح إلى إبراز الذات الاقتصادية العربية. وفي تصورنا يعود تحجيم تلك التجربة العصرية الرائدة إلى أسباب عديدة يمكن تسليط الضوء على أهمها، والذي يمكن معرفته من خلال تحليل تفاعل السلوك الاقتصادي والقيم والمفاهيم الاجتماعية العربية مع نظريات التحديث الأوروبية، وأثرها في بناء منظومة اقتصادية عربية قوية

والسؤال هنا: كيف ارتهنت تلك التغييرات والتبدلات الاقتصادية والاجتماعية لنظريات التحديث الأوروبية؟ وكيف ساهمت في نشر ثقافة اقتصادية واجتماعية مغايرة لما قبلها وممهدة لعصر صناعي كبير ومتطور؟

السلوك الاجتماعي والاقتصادي العربي المعاصر

لا أحد ينكر الدور الكبير الذي مارسته نظريات التحديث الأوروبية على السلوك الاقتصادي والاجتماعي للفرد الأوروبي، وتجلى ذلك في صور عديدة واستبدال لواقع القيم الاجتماعية وفق مسار وخطوات تقوده نحو التوافق مع التطورات الاقتصادية الحاصلة فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية الغربية. إلا أن أثرها على الاقتصادات العربية كان متفاوتاً بحسب توفر عوامل تحققها على أرض الواقع، إضافة إلى خصوصية المجتمعات العربية التي تتباين في سلوكيات أفرادها وأهدافها، وتفاعلها مع القيم الغربية المعاصرة وتبنيها لمنظور العمل الاقتصادي. ويمكن إبراز أهم الصور التي غيّرت من المشهد الاقتصادي العربي:

أ- **الحرية الاقتصادية في الاقتصادات العربية:** التي أضحت شعاراً للنشاط الاقتصادي العربي، استقطبه الباحثون والمشروعون الاقتصاديون العرب من التجربة الغربية ولاحظوا فعاليته في إرساء دعائم الاقتصاد الحديث المتقدم، مما حفزهم في تبنيه وجعله بوابة التحديث الاقتصادي العربي، وجعلوه مبدأ ينطلق منه رجال الأعمال العرب نحو عقد الصفقات التجارية مع الخارج، وفتح وكالات تجارية للشركات العالمية، واستثماره في الداخل والخارج العربي، وفتح البنوك وسوق الأوراق النقدية، وغيرها مما يدخل في الحياة الاقتصادية. ونلاحظ أيضاً التأثر الشديد بالمناخ الاقتصادي الليبرالي المهيمن على التعاملات الاقتصادية بين الأفراد العرب ودخولهم إلى أسواق المال العالمية.

وبالتدقيق في طريقة التفاعل للنظرية الليبرالية الاقتصادية الذي شكّلت حافزا ودافعاً لبعض الاقتصاديات العربية في تبنيها والعمل تحت مظلتها، نلاحظ وجود مغالطات فكرية وعملية أدت إلى حدوث تشوهات في مسار التحديث الاقتصادي العربي إلى حد جعله يغترب عن المجتمعات العربية وتتسع الهوة بين الفرد والدولة وتتشرذم الأهداف الاقتصادية المبتغاة، مدللين على رؤيتنا تلك بمجريات الأحداث الاقتصادية العربية والاطلاع على المنجزات الاقتصادية الركيكة التي إن تعرضت لأية هزة اقتصادية خفيفة يجعلها تنهار كلياً. فالاهتمام بهذا النظرية كان مفرغاً من وظيفته الحقة، وأصبح يرى منه مجرد دعاية إعلامية يخدم أغراضاً فئوية محدودة وضيقة، بل يكون عائقاً في مسيرة التحديث الاقتصادي العربي بدل أن يكون حافزاً للعمل الاقتصادي الاستراتيجي.

وتبقى المشكلة قائمة في طريقة التفاعل العربي مع هذا الشعار الذي تحول لمبدأ أساسي لعمل الاقتصاد الرأسمالي وقدرته في ولادة عصر التطور والتقدم في كافة مجالات الحياة. فهذا الأمر يدعونا إلى تحليل السلوك الاقتصادي العربي وطريقة تفاعله مع الواقع الاقتصادي العربي وتأثره بالنظم الاقتصادية المهيمنة على الأسواق العالمية وتحكّمها بمفاتيح الاستمرارية والتفوق الاقتصادي وتحقيقها الأرباح الطائلة.

ب – السلوك الاقتصادي العربي المعاصر ومعوقاته: عند قراءتنا للسلوك الاقتصادي العربي لابد من العودة إلى تبيان الأصل الذي خرج منه الفرد العربي، وبمعنى آخر التساؤل عن الدور الذي لعبته الأسرة العريضة في عملية النمو والتطور الاجتماعي وطريقة تعامل الفرد العربي مع الوقائع الاقتصادية. وفي البحث الاجتماعي المطوّل سيجد الباحث نفسه أمام حقائق تجعله يمتلك جزءاً مهماً من الإجابة على ذلك التساؤل، ومن هذه الحقائق يجد أن الأسرة العريضة هي عقبة في النمو الاقتصادي العربي، " فهي تنازع المجتمع على ملكية أبنائها، وتحدد هويتهم أسرياً، بدل أن تحدد هويتهم مواطنياً. بل إن المواطنة ذاتها تتحدد في هذه الحالة أسرياً. الانتماء إلى الأسرة بهذا الشكل الذوباني يمنع الانتماء إلى المؤسسات الاجتماعية العامة، ويمنع بروز المصلحة العامة طالما خدمت نفوذها وقوتها، وتقوم ضدها عندما تتهدد مصلحتها الخاصة أو امتيازاتها".(حجازي،1992، 117).

وربَّ باحثٍ يعارض تلك الرؤية باعتبار أنّ لكل مجتمع خصوصيته، وافتقار الفرد للحاضنة الاجتماعية يعرِّض سلوكه الاقتصادي للوقوع في أزمات اقتصادية متكررة تحد من نشاطه وتطوره الاقتصادي، فيجابه هذا الاعتراض بالعودة مجدداً إلى تحليل عمل الأسرة الكبيرة أو العريضة في مجتمعاتنا العربية، فيتبين بأن " الأسرة الكبيرة تقود رأساً إلى بروز الإقطاعية في المجتمع الزراعي والقبلي، والرأسمالية البرجوازية في المجتمع الحضري، والطائفية في الحالتين، نظراً لحاجتها إلى الوصية الدينية، إذا استحالت العصبية القبلية، كوسيلة لتماسكها من خلال مناصبة الخارج العداء والحذر، وهي لذلك عقبة أمام التغيير في اتجاه تحرير الإنسان".(المرجع السابق، 118).

وبفعل الواقع وازدحام تناقضاته يسيطر على نظريات التحديث الأوروبية اتجاهين: الأول ضد استنساخ التجربة الغربية والانطلاق عبر إبداع نظم اقتصادية مرنة تتلاءم مع الاقتصادات العربية، والاتجاه الثاني يعمد إلى تبني تلك التجربة الأوروبية ويمتثل لنظريات التحديث باعتبارها المعبر الرئيسي للتقدم الاقتصادي العربي. وفي كلا الاتجاهين مغالاة في الرأي وتعصب في الفكر والعمل، ذلك الحكم يستند إلى الوقائع الاقتصادية العربية الراهنة. فالجهود المبذولة من قبل المشرِّعين الاقتصاديين العرب لم تثمر بعد بما هو منشود إليه، ففي كل مرحلة تتغير الرؤى الاقتصادية تبعاً للظروف التي تحيط بالاقتصادات العربية، الأمر الذي جعل من ولادة نظم اقتصادية عربية أصيلة ترى النور إلى الواقع العربي هو أمر في غاية الصعوبة.

أما فيما نراه الآن في السلوك الاقتصادي العربي إنما هو تقليد مستوحى من النظم الاقتصادية الغربية وجعلها مثال أسمى يبتغى الوصول إلى تحقيقه، ونجم عن ذلك الاجتهاد صورة الاقتصاد التفاخري الاستهلاكي الذي يعتمد على سياسة الاستهلاك والترف وترجيح كفة الاستيراد على التصدير، وهذا بيِّن وجلي في توجهات الفرد العربي الاقتصادية وممارسته لأنشطته التجارية وفرض أساليب جديدة في تعاملاته في الأسواق العربية، وخطه لتطلعات جديدة تتناسب والوضع الاقتصادي الراهن. وبذلك تعرضت طرائق عمليات الشراء والبيع لتغيير كبير، وتمازج سلوكه الاقتصادي مع السلوك الغربي، وأصبحت الأسواق العربية تتسم منتجاتها وبضائعها بالكمالية والمقتنيات الفاخرة، وأضحت هاجس المستهلك العربي في شرائها وصرف الكثير من ادخاراته عليها.

ولذلك نجد " أن نموذج الاستهلاك الأوربي يؤثر على المجتمع العربي أكثر مما يؤثر على مجتمعات البلدان الإفريقية والآسيوية الأخرى. وهذه مقرونة بضعف الإنتاج الغذائي العربي، تجعل المنطقة منخرطة في النظام العالمي بدرجة أقوى من المناطق الأخرى من العالم الثالث".(أمين، 1984، 22). ويرى بعض الباحثين أن السلوك الاقتصادي العربي إنما هو مستهدف من قبل الغرب المهيمن على الاقتصاد العالمي، الذي ينظر إلى الوطن العربي بأنه يشكِّل مخزونه الاستراتيجي من المواد الخام لصناعاته، إضافة إلى أنه سوق رئيسي لتصريف منتجاته، ومعبر حيوي إلى الدول الإقليمية المنافسة لها. وبهذا الشكل تصبح" مهمة الغرب الأولى والكبيرة هي تسويد" الاستهلاك" سوقاً ومنهجاً وبنى اجتماعية وضرب محاولات "الإنتاج" مهما كانت بدائية. لم يكن إسقاط محمد علي مجرد تصفية حساب مع توسعاته الإمبراطورية، وإنما كان إسقاط لمنهج التحديث بالإنتاج". (شكري،1986، 98).

فالحالة البنيوية للسلوك الاقتصادي العربي توضح الفعالية الغربية في السيطرة على توجهات الفرد الاقتصادية، وتخلق لديه ارتباطاً عضوياً بالاقتصاد الرأسمالي الغربي، الذي يؤدي إلى شرعنة السياسة الاقتصادية الاستهلاكية، بل تصبح نمطاً اجتماعياً سائداً وموروثاً بين الأجيال المتلاحقة، ويفقد الفرد العربي أمل بلوغه إلى مرحلة الادخار التي هي مرحلة تهيئة واختزان للنقد، التي بواسطتها تتم عملية التمويل العلمي والصناعي وهما صنوا الإنتاج الصناعي الضخم والعظيم. فالحالة القبلية التي مازالت تغذي الصراعات الاقتصادية العربية تمنع ارتقاء الفرد الصعود إلى درجة اكتنازه لثروته، وتبدد التقاليد الاجتماعية العربية الطموحات الاقتصادية الضخمة. أما العقل الاقتصادي العربي يكون في مرحلة الاستلاب فيفقد أصالته الإبداعية، ويرتقي إلى مرحلة التبعية للسياسة الاقتصادية الغربية التي تغدو نظرياتها بمثابة الوحي لممارسة أي سلوك اقتصادي، أو حتى طريقة معالجة الوقائع الاقتصادية العربية وتشريعه للقوانين الاقتصادية أي رسم النهج الاقتصادي العربي.

فالملامح العامة لدور نظريات التحديث الأوروبية في طريقة تعاطي السلوك الاقتصادي العربي مع وقائعه الاقتصادية هي أنها لم تحدث انقلاباً جذرياً اقتصادياً عربياً، إنما مارست دوراً تحريضاً فكرياً أكثر منها عملياً، فبقي التأثير محدوداً رغم الإمكانيات البشرية والمادية الكبيرة، إلا أن عملية التطوير والتحديث الاقتصادية العربية تتطلب حالة ثورية كبيرة ومقومات لابد من توافرها، فلم تتوفر الشروط والظروف الموضوعية بعد. فاغتراب سلوك الفرد العربي عن وقائعه مازالت قائمة ومانعة من إحداث تقدم اقتصادي حقيقي يذكر، ربما يكون للقيم الاجتماعية العربية المعاصرة دور مؤثر في نقل الفرد العربي إلى مرحلة التطور وإعادة قراءة العمل الاقتصادي المعاصر وفق الطموحات المنشودة المتسمة بالتفوق الاقتصادي المماثل للغرب. لذلك يحضر التساؤل بقوة حول بنية القيم الاجتماعية العربية ودورها في العمل الاقتصادي.

ت – القيم الاجتماعية العربية المعاصرة :إن التركيبة الاجتماعية العربية قد حددت دور الاقتصاد في حياة أفرادها، مما جعل النظم الاقتصادية العربية في حالة صراع دائم مع الحالة الاقتصادية العامة الموروثة التي لا تتقبل التغيير في الممارسات الاقتصادية، وشرّع لها الأبواب للدخول في ارتباطات مع النظام الرأسمالي الغربي، والتي توشح عنها علاقة تبعية جعل من اقتصادات الدول العربية تفقد زمام المبادرة الاقتصادية الخلاقة، وانتزع منها سياسة الإبداع الاقتصادي في الإنتاج والتسويق، فأصبحت رهينة الدول الغربية المتنفذة على الاقتصاد العالمي، وأفقدها جذوة الازدهار الاقتصادي.

وعند الاطلاع على علاقات القوى في المجتمعات العربية نجدها تقبع تحت تأثير القيم العربية الممانعة لسياسة التطوير والتحديث، والانتقال إلى طور الخلق والإبداع خاصة في الشأن الاقتصادي، لذلك فإن " علاقات القوى في المجتمع لا تقاس إذن وفق إحصاء رياضي(كمي) لعدد الانتماءات الفردية إلى شريحة اجتماعية ما، بل تقاس بالدور الذي تلعبه الشريحة ككل والوظيفة التي لها في هيكلية الإنتاج والتطور الاجتماعي".(شكري، 1986، 50). فممانعة القيم الاجتماعية في تقبل مسألة التغيير الاقتصادي إنما كانت مؤثرة في طريقة النظرة الموضوعية لنظريات التحديث الأوروبية، فتشبث الفرد العربي بماضيه وقيمه، ومحافظته على روح بداوته، وتمسكه بعاداته المتوارثة جعل فكرة التبدل والتطور الاقتصادي العربي تسير ببطء شديد تتسم بالضعف وعدم القدرة في الوصول إلى درجة النمو الاقتصادي المطرد الذي يؤهل اقتصاديات الدول العربية للولوج إلى حياة الازدهار الاقتصادي ومنافسة القوى الاقتصادية الغربية القوية.

ويرى البعض أن الانعكاس الحقيقي لنظريات التحديث الأوروبية قد تمثلت في غرس قيم غربية تخدم مصالح القوى المهيمنة على السوق العربي والعالمي، وأعطت دفعاً قوياً لمروجي سياساتها الاقتصادية في الوطن العربي في طريقة المعاش الاقتصادي ووضع آلية التعامل مع الوقائع الاقتصادية، حتى ذهبت إلى حد الامتثال للرغبات الغربية في حيازة أنماط اجتماعية جديدة تواكب منتجاتهم الاقتصادية وتصبح جزءاً من حياتهم الاقتصادية والاجتماعية. فـ " كثيراً من السلع لا يمكن أن يتم الاستمتاع بها إلا في ظل انتشار نمط من أنماط القيم الاجتماعية هو النمط السائد في المجتمع الغربي الذي قام بابتداع هذه السلع ". (أمين، 1983، 37).

والملاحظ عند دراستنا للقيم الاجتماعية العربية أن النظم الرسمية العربية تسهم بدور كبير في تعزيز أيديولوجيتها المنبثقة من مصالحها مع الغرب، وذلك عبر مساندتها لتلك القيم في ديمومة سيطرتها على العقل والسلوك الاقتصادي العربي، فالممارسات اليومية لجهاز السلطة في الدول العربية وطبيعة التشريعات الاقتصادية وآلية إدارته للموارد الاقتصادية، وتمسكه بدور الوصي الاقتصادي والراعي الرئيسي للنشاطات الاقتصادية وفرضه لكيفية النشاطات الاقتصادية، وترويجه لنظريته الاقتصادية، كلها أمور تعزز من صمود القيم الاجتماعية العربية أمام رياح التغيير العالمية التي تواكب التطور الحضاري، وتقزم الذات العربية ضمن القوالب الاستاتيكية الجاهزة وتنقله إلى دور المتلقي لا المبدع، ويحدث انحساراً لمجاله الحيوي الذي يعيش فيه الفرد، و" ... يؤدي عموماً إلى بروز، أو ترسيخ ظواهر نكوصية، في التفكير، الذي يكتسب ساعتئذ خصائص طفليه وبدائية. وهي بدورها تزيد من درجة التوتر الانفعالي الذي يفقد الذهن صفاءه وشموله، ويلقي به في مزيد من الآنية والعينية". (حجازي،1992، 65).

ومن الأشياء البارزة في الحياة الاجتماعية العربية وجود عقدة الوجاهة والمظهر، التي تُشكِّل القناع المزيف للنشاطات الاقتصادية وتجعل الفرد يعيش حالة وهم تغذي شعوره القبلي الدفين وتؤدي إلى حجب النور الاقتصادي والاجتماعي الرامي إلى خلق حالة إبداع دائم في النشاطات الاقتصادية. وفي عالم الوجاهة " ... يتحول كل كائن فيه

إلى مخلوق يخفي ذاته من أجل التستر على خوائها الداخلي بكل ما يمكن أن يبهر الآخرين ويثير غيرتهم". (المرجع السابق،1992، 138).

وتتحول الجهود إلى تعزيز سياسة التفاخر الاقتصادي والتعايش مع الاقتصاد الاستهلاكي، فتفرض نمطاً على الجو الاقتصادي العام للدول العربية يعزز التقهقر الاقتصادي العربي.

وعند التدقيق في مكونات نظرية التحديث الأوروبية بصورتها القديمة والحديثة نجد" تركيزها على القيم والأفكار، وأهميتها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية". (عمران، و الداود، 2008، 57). لذلك تبقى مسألة القيم الاجتماعية عامل رئيسي في عملية البناء الاقتصادي الحديث، ولها دور في تحديد الإطار العام للنظام الاقتصادي" ففي القرن السابع عشر استقرت فكرة الدولة الإقليمية... وسادت النزعة الوطنية واتجهت بلاد أوروبا الغربية إلى بسط سلطانها السياسي على بلاد تجاوز حدودها الإقليمية. لذلك كان البحث الاقتصادي خاضعاً لغاية كبرى وهي تدعيم سلطان الدولة واستكمال أسباب قوتها ومجدها. وكانت هذه الروح العامة التي تشيع في كل ثنايا الأفكار التجارية... وهي قوام الفكر الاقتصادي حين ذاك".(النجار، 1979، 10). وفي زاوية أخرى نرى لها إسهاماً كبيراً في تركيبة الذهنية الاقتصادية العربية، التي تتمايز عن باقي الاقتصادات. ويذهب آخرون إلى اعتبار معرفة العلائق المرتبطة بتلك الذهنية ربما يمكّن الاقتصاديين العرب من النهوض باقتصادات دولهم وتحقيق المنافسة الاقتصادية. ويتساءل البعض عن كيفية انعكاس الذهنية الاقتصادية في الممارسات الاقتصادية العربية والتأثير على مسار نموها والتغييرات الطارئة على أنشطتها.

ث- العقلية الاقتصادية العربية المعاصرة : اتسمت هذه العقلية بخصائص كثيرة لعل كان من أهمها انتمائها البدوي الأصيل، التي ظلت تقبع تحت قيم البداوة والقبلية المؤثرة في طرق المعاش اليومي. فقسوة الظروف المناخية العربية، ودور المصاهرة والنسب العربي، والاستحواذ على مصادر القوة والجاه العربي جعل منها محددات عامة للسلوك العربي عموماً. لذلك أضحى المشهد العام للسلوك الاقتصادي العربي يخرج من بين صلب المجتمع القبلي، وإن أخذت صوراً وأشكالاً عديدة. فأصبح للنسب العربي دور في التقسيم الطبقي في المجتمع العربي، و" كانت قريش تتشكل من طبقة التجار مما يفسِّر سيطرتها اقتصادياً وسياسياً ودينياً، إلاّ أن الانتساب لقريش ولعائلة النبي(ص) جلب معه فيما بعد ثروات طائلة عن طريق المخصصات والهدايا وامتلاك الأراضي فنشأت، أو بالأحرى، تبلورت طبقات ارستقراطية تقوم على الملكية والنسب الرفيع معاً".(بركات، 2008 ، 146). والذهنية العربية مرتبطة ارتباطاً وثيق بالماضي حيث تزوّد الفرد العربي بصور النسب والجاه وغيرها مما تورّثه من قيم وعادات وتقاليد تدخل جميعها في تركيبة سلوكه الاجتماعي والاقتصادي، وبتابين تلك العوامل يتباين سلوك الأفراد بين المجتمعات العربية. فهذه الصورة إنما تكسب الفرد العربي صورة الاتكالية والانهزامية والتبدل البطيء والعسير في معظم الأمور.

وكان حضور نظرية التحديث الأوروبية في العقلية الاقتصادية العربية يأخذ انطباعاً مغايراً لما هو فعل أو هدف مأمول في تحقيقه، فالتعصب والجاه العشائري رسم آلية تقبّل خطوات التغيير التي تتوافق مع أهداف الطبقة المسيطرة على المجتمع العربي. ولامست تلك الآلية قراءة العقل الاقتصادي العربي للواقع قراءة ارتجالية وانفعالية وحتى مثالية. ويلاحظ ذلك في أثر الاقتصاد الأوروبي على التكوينات الاجتماعية العربية، حيث رسمت أدوار الفرد العربي في طريقة الولوج إلى الحياة الاقتصادية المعاصرة، " وقد جاءت هذه التكوينات إفرازاً لطبيعة المتضمنات الاقتصادية للتجارة الداخلية في المنطقة العربية، سواء من حيث التركيب القبلي لدول الخليج وشبه الجزيرة العربية أو التكوينات الاجتماعية لدول المشرق العربي، وأدت محصلتها الدينامية إلى تكوين فائض سهّل على الاحتكارات الأوروبية للتجارة الخارجية

تحويل الفائض الاقتصادي المتأتي من العمليات التجارية الداخلية والخارجية إلى نشاطاتها الاقتصادية، بحيث ترتب عليها الاتجاه بصناعاتها نحو التنمية".(النجفي،1996، 17).

إن المنعكسات السلبية الناجمة عن اصطدام الذهنية الاقتصادية العربية بمتغيرات عصرية وعلوم متطورة، قد ولّدت أرضية خصبة لفرض سياسة التبعية وتخلّف العقل الاقتصادي العربي عن مواكبة النشاطات الاقتصادية المتقدمة من حيث الإنتاج والتصنيع والابتكار والتصريف، والسيطرة على عقل المستهلك، وفرض أنماطاً مغايرة تماماً للواقع العربي. ويغدو التقليد وتخلّف الذهنية الاقتصادية العربية سيد المشهد الاقتصادي المعاصر، فـ "التقليد الذي يفرض جموده على المجتمع الزراعي العشائري، يُقيِّد حرية الحركة السلوكية وحرية الموقف من الحياة، ويخلق بالتالي ذهنية متصلبة محدودة الأفق، يتحكم فيها القهر من الداخل". (حجازي، 1992، 81). فتصبح لدينا في المشهد الاقتصادي العربي المعاصر ازدواجية متناقضة وذات انهزامية ومقهورة وتفكير آني وسياسة اقتصادية استهلاكية، وسلوك اقتصادي مشوّه يولِّد أفعالاً اقتصادية متناقضة ومحدودة التأثير في السوق الاقتصادي المحلي والخارجي، وأصبحت ثقافة السوق الاقتصادي العربي تعزز من اغتراب الفرد العربي عن واقعه الاقتصادي، وتصبح لديه المبررات والمسوغات المتسمة بالضعف والخرافة أحياناً هي الترنيمات التي تنساق وراء أفعاله وسلوكياته الاقتصادية.

وبمعنى آخر، فإن الذهنية الاقتصادية العربية في انحسار أفقها الاستراتيجي وتعزيز نظرتها الجزئية للأنشطة الاقتصادية، والأفعال المنبثقة عنها تؤدي إلى تثبيت أيديولوجيات اقتصادية تنزع عنها سمة الاقتصاد المبدع، وتحافظ على النمط الاجتماعي والاقتصادي المتخلف عن طريق التفوق الاقتصادي، وتضفي على النظم الاقتصادية العربية سمة النمط الوراثي الشخصاني، الذي" يتصف بملكية الدولة المركزية للأرض أو غياب الملكية الخاصة، وسيطرة الزراعة على الصناعة، وتحكم الأفراد، ووجود مجتمعات فردية منعزلة مكتفية ذاتياً، وبساطة تنظيم الإنتاج، وجمود التقاليد، وكون العائلة هي الوحدة الإنتاجية في الزراعة والتجارة والصناعة اليدوية".(بركات، 2008، 146).

وكانت نظرية التحديث ومازالت حافزاً للعقل الاقتصادي العربي بأن يثور على واقعه الأليم وبصوره المتعددة، وينتقل بالباحث الاقتصادي العربي إلى مرحلة متقدمة حيث يُحلِّل الوقائع الاقتصادية ويدرس المشكلات الاقتصادية، ويُفسِّر القوانين الاقتصادية وفق معطيات حديثة تتسم بالدقة في الكشف عن المنظومة الاقتصادية التي تطلق العنان للإبداع الاقتصادي، ولا ضير بأن يبقى في تواصل مستمر عما تتوصل إليه الدول الغربية في تنمية اقتصاداتها، والاستفادة من تقدم علومها وغرسها لقيم اجتماعية تتماشى مع النموذج الاقتصادي الجديد، وخلق ذهنية اقتصادية تنحو إلى الاستمرارية في ابتكار طرق تضمن تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي والمحافظة على انتعاش أسواقها، " فتصور التنمية على أنها مجرد الزيادة في الناتج يتضمن تجاهلاً لحقيقة أساسية وهي أن الزيادة في الناتج لابد أن تصاحبها تغيرات في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية ".(أمين، 1983، 39). وتستلزم خطوات أخرى منها تحديث البنى التحتية بحكم موقعها الرئيسي في صلب العمليات الاقتصادية، ومساهمتها بدور فعّال في تسريع وتطوير النشاطات الاقتصادية وزيادة معدلات الربح، وفرضها صيغة متطورة في الممارسات الاقتصادية، فهل كان هنالك دور للعامل الاجتماعي والسياسي في توطين أو إعاقة نشر الفكر التحديثي فيما يخص الجانب الاقتصادي؟

ج- البنى التحتية للاقتصادات العربية: أبدت معظم الدول العربية رغبة قوية في تطوير اقتصاداتها الوطنية، وهيأت البنى اللازمة لعلمية التطوير الاقتصادي متخذة من اقتصاد الدول الغربية مثالاً يحتذى في البناء الاقتصادي بفعل إنجازاتها العظيمة التي حققتها في الشأن الاقتصادي. وانتهجت تلك الدول سياسة التحفيز الاقتصادي منطلقة من روح التحديث الغربي في خطٍّ طريق التحديث والبناء الاقتصادي العربي. وكانت سياستها الاقتصادية واقعة تحت تأثير

الطبقة المحتكرة للسلطة السياسة والاجتماعية، و" التي أصبحت تعكس نسقاً متكاملاً من القيم والأفكار والمواقف، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأخلاقية، التي تعبِّر في النهاية عن المصالح الفعلية للبرجوازية العربية وممارساتها العملية عبر احتكارها للسلطة في مجتمعاتها. وفي ضوء هذه الأيديولوجية، كان يتم تبرير عيوب ومشكلات وأزمات القرن الماضي".(زكي، 1989، 32).

إلاّ أن الخطوات في السياسة الاقتصادية العربية المعاصرة قد اعتراها نقص شديد في منظومة التطوير الاقتصادي العربي، ولم تستطع توطين الفكر التحديثي الغربي بفعل اصطدامها بعوامل عدة من بينها السياسة الاجتماعية العربية " التي أنيطت دوماً بالطبقة العليا، ظلت دون تغيير، تماماً كما لم يطرأ أي تغيير على العلاقة بين هذه الطبقة، وبين الطبقة الدنيا في المجتمع العربي".(إبراهيم، 1982، 237). فالتركيبة الاجتماعية العربية قد تصادمت مع قوى المجتمع المحلي النافذة في صنع القرار العربي، وذلك خاضع للأسلوب الكلاسيكي الذي يتسم به العمل العربي، حيث نشاهد سلوكيات أفراد المجتمعات العربية قد تمايزت بذلك الأسلوب، وأصبح جزءاً من معاشهم اليومي في حين أبقت الأسلوب الحديث خاضعاً للقديم بدل أن يكون العكس، فقلبت صورة التنمية الاقتصادية العربية المعاصرة تحت تأثير العقل الاجتماعي العربي، الذي مازج بين الأسلوبين القديم والحديث في المجتمع العربي. " وهكذا تستخدم التكنولوجيا الحديثة، التي ترمز إليها السيارة في الحفاظ على أسلوب تقليدي في الحياة هو الرعي والترحال في الصحراء، أي "بدونة" أو إضفاء الطابع البدوي على السيارة ".(المرجع السابق، 27)

فالنمط الاجتماعي العربي الصارم قد ساهم في إعطاء الفرد الدور المنفعل لا الفاعل في بناء النسق الاقتصادي العربي، وأدى ذلك الأمر إلى غياب الذات الحرة المبدعة المتقبلة للتغيير البنَّاء، وفقدان المسلمة التي تعي بدور رئيسي للفرد، وتنص على أن " الفرد هو الحقيقة الاجتماعية الوحيدة التي ينطلق منها كل تقدم حضاري، وأن الحرية الفردية هي منبع الإبداع وأم الفضائل". (النجار، 1997، 153). فلا مندوحة القول: إن الطبقات الاجتماعية وتداخلها في البلدان العربية إنما تؤثر على رسم ملامح المجتمع العربي المعاصر، فالقيم والولاءات والوجاهة العربية لازالت المصدر الرئيسي في توجيه السلوك العربي في شتى صور الحياة. مما يلزم عنها وجود معوقات لتفتح العقل الاقتصادي العربي في صنع مستقبل اقتصادي متقدم، تعززها الولاءات التقليدية في الوطن العربي. " ولذا فإنه على الرغم من تغلغل الأشكال "الحديثة" للإنتاج الرأسمالي في جميع مجالات النشاط الاقتصادي تقريباً، تظل هناك علاقات "تنازع" بين الأشكال والعلاقات الرأسمالية الجديدة، وبين العلاقات والولاءات التقليدية القديمة(القبيلة/ العشائرية/ الاستزلامية)".(عبد الفضيل، 1997، 207). ويكتمل الدور الاجتماعي مع الدور السياسي العربي في تقليص الجهود المبذولة من قبل الاقتصاديين العرب، إذ ساهمت السلطة السياسية العربية في معظم الدول العربية في بناء نمط شخصية عربية تتسم بالتسلطية البعيدة عن مسار الخلق والإبداع، منوهين أن نمط الشخصية يلعب دور كبير في العملية التنموية، " فالتنمية يحددها نمط الشخصية الذي يسود، ويرى أن المجتمع التقليديTraditional تسيطر عليه الشخصية التسلطية غير الأخلاقية، أما المجتمع الحديثModern فتسوده الشخصية الإبداعية". (عمران، و الداود، ،2008، 42ـ 43). ويذهب البعض من الباحثين إلى وصف السلطة السياسية العربية بأنها جهاز فوقي يفارق أي حركة تطوير وتحديث في المجتمعات العربية، وتضفي على العلاقات بين أفرادها صفة الوهم الذي يبدد ملامح الفرد الحر المبدع، ويصبح هنالك حالة تقليد وجمود في العمل الاقتصادي العربي، فـ " السلطة لا تعود أداة تنفيذ قانون علاقات القوى والتشكل الاجتماعي بل جهاز فوقي مفارق للحركة الاجتماعية في صيرورتها". (شكري، 1986، 53).

فالحالة الاجتماعية والسياسية للدول العربية قد حجبت رؤى نظرية التحديث الأوروبية التي كان لها دور فاعل في الحالة التي وصلت إليها معظم الدول الأوروبية، لذلك انعدمت البنى التحتية الاقتصادية التي هي المقوم المادي لقيام أي اقتصاد عظيم ومتين، وغابت عن المشهد الاقتصادي العربي، وأضحت مفارقة للسلوك الاقتصادي العربي، التي إن وجد بعضها في بعض الاقتصادات العربية فإنها لا تلبي الواقع الحقيقي للاقتصاد القائم، فأغلب تواجدها إنما يخدم روابط قوى ترتبط مصالحها مع الرأسمالي الغربي. فالآمال مازالت منعقدة على وجوب توفر مبادئ أصيلة تنبثق من أصالة المجتمع العربي المعاصر ينطلق منها المشرِّع الاقتصادي في تأسيس نسق اقتصادي عربي مستأنساً مما تقدمه العلوم المتطورة وتجارب الأمم المتقدمة، فالتغيير يكون بالخلق والإبداع لا بالتقليد والإتباع.

فغياب الأيديولوجيا الناظمة لعملية التصنيع والابتكار والتكنولوجيا المتطورة الوطنية اللتين تشكلان صنوان العملية الإنتاجية المبتكرة والممهدة لولادة الاقتصاد العظيم إنما تكون من الأسس الواجب تواجدها عند تشكيل البنى التحتية الاقتصادية. فـ" حركة التصنيع والتطور الاقتصادي في الولايات المتحدة وكندا، لا تنفصل عن الأيديولوجية التي رافقتها والتي كرست الحياة الفاضلة كحياة يسودها العمل القاسي، المثابر، التقشف، الانضباط الذاتي والمبادرات الفردية. ما كانت تحتاجه أميركا اللاتينية كان التزاماً إيديولوجياً، وتصوراً إيديولوجياً مماثلاً آنذاك لليبرالية والأخلاقية البروتستانتية".(البيطار، 2002، 53). ونشاطر الرأي القائل بأن التكنولوجيا تقوم بدور فعَّال في تسريع ظهور الطبقات الاجتماعية، التي بفضلها تظهر طاقات الفرد الإبداعية، وتدعم الرؤى الاقتصادية المتقدمة، لذلك " أصبح التدرج الاجتماعية وظهور الطبقات الاجتماعية ممكناً بفضل تطور التكنولوجيا الكافية لإنتاج فائض اقتصادي يسمح بهذه التطورات".(عودة، د.ت، 160). وتبقى التطلعات قائمة والآمال معقودة حول إحداث ثورة علمية واجتماعية وسياسية على الواقع العربي المرتهن للخارج وقوى ظلامية تحجب نور الإبداع على أفراد الوطن العربي، الذين ينتظرون شرارة التغيير العربي لبناء مستقبل عربي مشرق.

النتائج والمناقشة:

ومجمل القول: أن المجتمعات العربية تعيش حالة من السكون والثبات في معظم مكوناتها الاجتماعية سيما وأن الماضي هو ولعها، لا بل ذاكرتها منشغلة بهذا الماضي وهذا مخالف لطبيعة الإنسان وانفتاحه على الحياة الحقة، لان الإنسان ليس ذاكرة في الماضي فحسب بل ينبغي أن ينشغل الإنسان في الحاضر، في أفعاله في نظرته للمستقبل للجديد ، العيش في الماضي أفضى إلى إنتاج هوية مأزومة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا،وتوقفا عن الحركة ورفضا للتغير ،إلا نحو الثبات في الذات، أزمتنا إلى يومنا هذا أننا نريد ان نثبت للآخر أننا موجودون ولكن وجودنا في الماضي وليس في الحاضر ، إننا بأمس الحاجة الى فكر و عقل نقديين من أجل انتهاء حالة التفاخر والتمجيد، والتي أوصلتنا إلى عزل الذات العربية عن هويتها ، هذا العزل الذي غالبا ما يفضي إلى التطرف والإقصاء لان الفاعلية للذات في كافة ميادين الحياة لا تكون إلا بالآخر وبمزيد من التنافس معه وفق قوانين الحياة وشروطها الإنسانية أيضا على الضفة الأخرى نرى ، أن نظريات التحديث الأوروبية أحدثت تغييراً جذرياً في المجتمعات الأوروبية ونقلتها من طور البدائية والتخلف والجمود إلى طور الحداثة والتحرك والتقدم نحو تحقيق تطور على كافة المجالات. حيث انعكست أفكارها على واقع العمل الأوروبي الحديث وأصبحت عقيدة يلتزم بها أفرادها من أجل الارتقاء دوماً لمجتمعاتهم، وهذا الأمر كان ملموساً في أنشطتهم الاقتصادية التي تميزت بتعقد وتشابك علاقاتهم ومصالحهم الاقتصادية، ومن ثم تفتحت لهم الكثير من آفاق عمل جديدة والكشف عن اختراعات متطورة ساعدتهم في معالجة

أزماتهم الاقتصادية، وسرّعت من عمليات التبادل التجاري وإبرام الصفقات والمعاهدات إضافة إلى بروز أنشطة اقتصادية جديدة مثل تكنولوجيا المعلومات، فكل ذلك كان نتاج العقل الأوروبي الذي تجلى في مفاصل حياتهم: في الدولة والاقتصاد والدين، فأضحت الدول الأوروبية العظمى مثالاً يحتذى في التطور الحضاري .

وفيما يتعلق بحضور تفاعلات نظريات التحديث الأوروبية في الفكر الاقتصادي العربي وجدنا تمثّلها في النظريات والمذاهب الاقتصادية العربية، وفي التطبيقات العملية من خلال تبني منظومة اقتصادية ليبرالية والاندماج في الاقتصاد الغربي وجعل أسواقها سوقاً لتصريف منتجاتها. كما تأثرت الكثير من الدول العربية في استيراد مكونات تلك المنظومة من حيث تأمين تجهيزاتها ونقل تكنولوجياتها وتشريع قوانين تتماشى مع روح تلك المنظومة. وكانت هنالك محاولات فردية من قبل مفكرين عرب من أمثال أحمد لطفي السيد الذي دعا إلى جعل الاقتصاد العربي اقتصاداً ليبرالياً، كما كانت أولى المحاولات التطبيقية على يد رجل الأعمال المصري طلعت حرب الذي حاول النهوض بالاقتصاد المصري عبر شركاته الكبرى التي حققت نجاحات عديدة في الحقل الاقتصادي. فتفاعلات نظرية التحديث الأوروبية في الفكر العربي الاقتصادي قد تجسدت في النظريات الاقتصادية الليبرالية، وفي السلوك الاقتصادي العربي وفي مؤسسات المجتمع المدني إضافة إلى محاكاة الاقتصادات العربية للاقتصاد الغربي واندماج أغلبها في منظومتها الاقتصادية.

وإن قوام نظرية التحديث هي القيم والأفكار، فمعهما يتم التحرك نحو إجراء خطوات تحديث تنقل المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم، ونجح الغرب في تشكيل معادلة جديدة تقوم على الفرد الحر والقيم الاجتماعية الحاضنة لمشروع التطوير والتغيير الاقتصادي والاجتماعي، فهيئوا أسس التحديث عبر تشكيل الأمة القومية المستندة إلى هوية وقيم اجتماعية جديدة ومبادئ عقلية متميزة، كذلك تركيزهم على التقدم العلمي الذي بفضله يصبح الفرد يمتلك تقنية الإنتاج المتطور، ولديه اليقين في القوانين التي تحكم آليات السوق، والتنبؤ بسلوك المستهلك وطريقة اختياره للمنتوجات والبضائع. وإن الوصول إلى مرحلة التنظيم للشؤون الإنسانية، والتحكم بنظام السوق وأسواق المال، ونشر قيم الفلسفة الحرية والأخلاقية، وتعزيز مبادئ الحكم الديمقراطي، الذي يلبي تطلعات الشعب، إنما جميعها تشكل مبادئ حضارية لبناء المجتمعات الإنسانية الحديثة والمتقدمة، واستحواذ الغرب على تلك المبادئ التي حفزت عليها نظرية التحديث الأوروبية، قادهم إلى نقل مجتمعاتهم إلى حالة متقدمة ومتطورة على صعد الحياة كافة، وامتلاكهم لمفاتيح السيطرة على النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، والتحكم بالأسواق العالمية بما فيها الأسواق العربية.

وفي الطرف المقابل نجد أن المفكرين العرب قد بذلوا جهوداً في دراساتهم لواقعهم الاقتصادي، وتعددت الآراء والاتجاهات في طريقة قراءة الواقع الاقتصادي العربي وفي كيفية النهوض فيه، وآلية اختيار النظام الاقتصادي للارتقاء بواقعهم الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي. وحاولوا فرض القوانين والتشريعات الاقتصادية الناظمة للعملية الاقتصادية، وإقامة منظومة اقتصادية تحاكي الواقع الاقتصادي العربي.إلا أن تباينهم الكبير في قراءاتهم الاقتصادية وتأثر معظمهم بالفكر الاقتصادي الغربي وارتباط دولهم بالاقتصاد الرأسمالي الغربي، أدى إلى تشتت تلك الجهود وإلى تعدد الأيديولوجيات الاقتصادية العربية وارتباطها بالأيديولوجيات الاقتصادية الغربية، وإلى استقطاب لنظريات اقتصادية غربية جعلتها ناظمة لسياساتها الاقتصادية التي تؤدي دورا سلبياً في الشأن الاقتصادي العربي، وإلى فشل في النهوض الاقتصادي العربي، وكان لهذه الأمور نتائج كثيرة اتسمت في أغلبها بالسلبية ودفعت إلى بروز سياسة الاندماج الاقتصادي العربي بالاقتصاد الرأسمالي الغربي، وجعل الاقتصادات العربية تحقق نمواً بطيئاً وتتقيد بسياسات اقتصادية تضيق من رؤاها وتحد من طموحاتها الاقتصادية .

فالواقع الاقتصادي العربي ينبئونا بالقول: إن الفكر الاقتصادي العربي لم يستطع قراءة نظرية التحديث الغربية بالشكل الذي يؤدي إلى وجود نهضة اقتصادية عربية، فالتفاعل العربي مع تلك النظرية كان محدوداً لجهة الارتقاء بالاقتصاد العربي، فكان انعكاسها على الواقع الاقتصادي ذات سلبية كبيرة، فالتغيير كان شكلياً وضيقاً، والتطوير كان تقليداً، فأدى ذلك إلى تناثر الجهود الاقتصادية العربية، وإلى جعل الاقتصادات العربية عرضة إلى السيطرة عليها من قبل الدول الطامعة بمواردها المتنوعة والغنية. ولا يغيب عنا أن الذهنية العربية المتسلطة، والقيم الاجتماعية وسلوك الفرد العربي، والتقاليد الموروثة، والبيئة الجغرافية، والظروف السياسية المتقبلة، والتعرض للاستعمار الغربي، والتدخلات الغربية التي تحكمت في ظهور الفئات الاجتماعية التي تعمل لصالحها وتدعم سياساتها بما فيها الاقتصادية، كانت جميعها عوامل قد أعاقت ولادة اقتصاد عربي قوي.

وبالرغم مما تحمله نظرية التحديث الأوروبية من مبادرات خلاقة يمكن الاستئناس بها للنهوض بالواقع الاقتصادي العربي، فإنه يلزم وجود إدارة تغيير عربية ذات سيادة وطنية، تعمل على حض الفكر والعمل العربي لإجراء تغيير جذري بما يخدم عملية الارتقاء الإنساني العربي، ويبقى الأمل كبيراً في بذل المزيد من الجهود في سبيل استنهاض العقل الاقتصادي العربي من خلال أمور وتصورات كثيرة، ونقدم هنا بعضاً من هذه التصورات:

1ـ العمل بكل ما من شأنه الاعتراف بالعقل، ومشروعية قيامه بوظائفه الأساسية في الحياة، ومنها الشك المنهجي ، وما أحوجنا ‘ليه لكثرة ما لدينا من أمور تستحق الشك ووضعها في مصفاة العقل، والوظيفة الثانية والتي لا تقل أهمية عن الأولى، وهي وظيفة رفض الأحكام المسبقة، وأي سلطان مهيمن على العقل.

2ـ ضرورة تحرير العقل العربي، من طغيان الإيديولوجيات، كي يتمكن من أن يكون هو، هو أداة تواصلية إنسانية، وما نحن به كعرب، هو حالة غياب العقل، وبقاء تمظهرات العقل، التي تفصل بين عقل وآخر وإنسان وآخر، لينعدم فعل التمييز بين العقل والمعقولية العقلية

3ـ إعادة النظر في النظرية السياسية التي تقوم عليها الدول العربية، والانطلاق في صياغتها بما يتلاءم مع الواقع العربي .

4ـ العمل على تقديم دراسات اجتماعية واقتصادية من خلال استخدام مناهج علمية متطورة وقولبتها في نظريات موضوعية نستقرئ من خلالها بنية وتركيبة المجتمعات العربية وتتبع صيرورتها وحركة أفرادها وكذلك تحليل سلوكياتهم، مما يفتح أفاقاً جديدة في كيفية إدارة المجتمع العربي والنهوض به.

5ـ ا لانطلاق من رحم الواقع الاجتماعي والاقتصادي في بناء منظومة اقتصادية عربية، وخلق النظام الاقتصادي الذي يلائم بنية المجتمعات العربية، وإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العربية سواء العنصر البشري فيها وكذلك الأدوات والنظم المستخدمة في إدارتها ، مع الابتعاد عن التقليد والاندماج مع الاقتصاد الغربي.

6ـ العمل على الاهتمام العلمي، وبذل الجهود في خلق كوادر بشرية ذات كفاءات عالية لتقود عملية التطوير والتحديث الاقتصادي العربي.

7ـ البحث عن هوية اقتصادية عربية وطنية، وخلق روح الوطنية في الاقتصادات العربية، وإطلاق ذوات الأفراد الحرة في جميع المجالات بما فيها المجال الاقتصادي.

8ـ العمل بنظرية المراحل الاقتصادية، فلكل طور اقتصادي قوانين اقتصادية تنسجم مع روح العصر الاقتصادية، وإبداء مرونة في النظريات الاقتصادية العربية وتأصيل فكرة البحث دوماً عن أفضل الطرق وأكفأها من

أجل ديمومة التطور الاقتصادي. وهذا يتطلب تغيير الحالة الاستاتيكية في العقل الاقتصادي العربي وتعديل سلوك أفراده وفق طبيعة المرحلة المعاشة.

9ـ ضرورة إبداء الأهمية في وضع برامج تنموية تتفق مع متطلبات حاجات المجتمعات العربية التي تعكس حقيقة واقعها المعاش.

10ـ العمل على إعادة النظر في العلاقات الاقتصادية مع الغرب، بعد تجاوز مرحلة الترتيب الداخلي للبيت الاقتصادي العربي، وإبراز الذات والهوية الاقتصادية العربية أمامهم وتحقيقها الاستقلالية يكون من خلال قوة برامجها وواقعها الاقتصادي.

11ـ العمل على السعي الدؤوب إلى تأسيس أيديولوجيا مساعدة للعمل الاقتصادي الناجح تماماً كما فعلت الدول المتقدمة وفي طليعتها أمريكا والصين. إضافة إلى الاهتمام الجدي بالعلم والتطور التكنولوجي اللذين يغذيان أي تطور اقتصادي، ويحرر الاقتصادات العربية من التبعية للخارج، ويحمي سياجها الاقتصادي والسياسي، وحتى الاجتماعي.

وفي ختام بحثنا نصل إلى نتيجة مفادها: إن نظريات التحديث الأوروبية واقعة علمية وسياسية واقتصادية واجتماعية يمكن توظيفها في بناء نظام اقتصادي عربي مع الأخذ بعين الاعتبار المحافظة على الهوية العربية، وإعادة تموضع العقل والعلم بشكل يسهم بفعالية كبيرة في بناء الدولة الحديثة. فهل الإرادة العربية موجودة في الارتقاء بواقع الاقتصاد العربي؟ فالسؤال يبقى مشروع بحث يمكن الخوض فيه للمهتمين في الشأن الاقتصادي والاجتماعي العربي!

المراجع:

1- إبراهيم، سعد الدين، النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، ط1، 1982م.

2- البيطار، نديم، نقد التفسير الاقتصادي للتاريخ، بيسان للطباعة و النشر: بيروت، 2002م.

3ـ النجار،سعيد، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين، دار النهضة العربية: بيروت، 1979م.

4ـالنجار،سعيد، تجديد النظام الاقتصادي والسياسي في مصر، دار الشروق: القاهرة،ج1، ط1، 1997م.

5ـ الصادق، علي توفيق وعلي أحمد بلبل، جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاقتصادات العربية : الواقع والعوامل المحفزة، سلسلة كتب المستقبل العربي (40)، مركز دراسات الوحدة العربية، شباط، ط1، 2005م.

6ـ النجفي، سالم توفيق،الإشكالية الاقتصادية الشرق أوسطية: رؤية عربية، مجلة المستقبل العربي،العدد (209)، تموز، 1996م

7ـ أمين، جلال، تنمية ..أم تبعية اقتصادية وثقافية:خرافات شائعة عن التخلف والتنمية وعن الرخاء والرفاهية، دار ماجد للطباعة: القاهرة، 1983م.

8ـ أمين، سمير، الاقتصاد العربي المعاصر، ترجمة: غسان إدريس، دار الحقائق: بيروت،1984م.

9ـ بركات،حليم، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، ط10، 2008م.

10ـحجازي، مصطفى، التخلف الاجتماعي: سيكولوجية الإنسان المقهور، معهد الإنماء العربي: بيروت، ط6،1992م.

11ـ خضر، بشارة، أوروبا والوطن العربي (القرابة والجوار)، ترجمة: جوزف عبد الله، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1992م.

12ـ زكي، رمزي، الاقتصاد العربي تحت الحصار: دراسات في الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها في الاقتصاد العربي ...، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، ط1، 1989م.

13ـ شكري، غالي، ديكتاتورية التخلف العربي: مقدمة في تأصيل سوسيولوجيا المعرفة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1986م.

14. عبد الفضيل، محمود، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي" دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة 1945–1985م"، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، ط2، 1997م.

15ـ عمران، كامل، وتوفيق الداود، علم الاجتماع التنمية، منشورات جامعة دمشق: دمشق، 2008.

16ـ عودة، محمود، أسس علم الاجتماع، دار النهضة العربية: بيروت، د.ت.